

## رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور

# التحديات الرئيسية أمام اليمن هي ارتفاع معدلات الفقة البطالة والفقرية ملائمة للطرف وهي تحديات رئيسية تواجه اليمن

22 مايو - متابعات:

جدد الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء التأكيد على أن البطالة والفقر وضعف البنى التحتية هي تحديات رئيسية تواجه اليمن وأن ذلك يخلق بيئة ملائمة للتطرف . وقال مجور في حوار مع مجلة (محطات): «إن حكومته تعرضت لنقد لم يسبق لأي حكومة أن تعرضت له» ومع ذلك جزم بأن إشكاليات قانونية وإجرائية هي التي حالت دون استيعاب القروض والمنح التي حصلت عليها اليمن خلال مؤتمر لندن الأول، كما كشف عن تعقيدات مرتبطة بالمانحين الجدد لليمن، و تقديراتهم لطبيعة المشاريع التي يريدون تمويلها، وتعارض ذلك مع الاحتياجات والأولويات التي تراها الحكومة اليمنية..

كما تحدث عن مشكلة الأراضي في مدينة عدن، والحراك في الجنوب، والحرب على الإرهاب في الحوار الآتي:



ريفية أو مشروع زراعي، وهذه التعهدات تسير بشكل ممتاز. ما نعانیه هو أن الأمور لم تسر بالشكل الذي نريده مع مجموعة المانحين غير التقليديين، سواء في موضوع التخصيص، أو في اتفاقيات القروض، أو في السحب؛ لأن هذه المبالغ ينبغي أن تمر بثلاث مراحل، أولاها: الاتفاق مع المانحين على تخصيص تلك المبالغ لمشاريع على الورق، وينبغي أن يكون الاتفاق حسب أولوياتك أنت... للأسف بعض المانحين يتسكأ، ويريد أن يكون التخصيص وفقا للطريقة التي يراها هو، وهناك مبالغ لم تخصص بعد... المبدأ أن التخصيص ينطلق من صاحب الاحتياج، أنا أرى ما هي أولوياتي؛ ولهذا ينبغي أن تتسجم إرادة المانحين مع احتياجاتي؛ ولهذا واجهنا مشكلة. أيضا هناك مانحون آخرون يقولون: إنهم سيصرفون على تنفيذ تعهداتهم، هناك من يطرح أنه سينشئ مكتبا شبيها بمكتب دولة الكويت الذي كان قائما، وحقق إنجازات، ونحن مع هذا، وقد قالها الرئيس خلال مؤتمر لندن الأول: نحن لا نريد دولارا واحدا، بل نريد مشاريع، ودعا الدول المانحة لتنفيذ المشاريع التي تمولها. هذه المكاتب لم تشكل بعد، أنا لا توجد لدي مشكلة، فمن يريد أن ينشئ مكتبا فليكن؛ ليأتي ويشرح المناقصات والدراسات ويتعاقد مع المقاولين، بالعكس هذا سيحصل عبثا من كاهل الحكومة، لكن لا هذا صار ولا ذلك تم، ومازلنا نراوح في مكاننا، والمعاناة التي تواجهها الحكومة معاناة حقيقية في هذا الجانب، ومع ذلك أشعر أننا حققنا بعض التقدم، حيث أننا انتهينا مع بعض المانحين بتخصيص تعهداتهم، وانتهينا بتوقيع اتفاقيات القروض، وعلى سبيل المثال المبلغ المقدم من السعودية وقدره مليار دولار... أستطيع أن أؤكد لك أننا قد خصصنا بنسبة مائة في المائة، وتم التوقيع على عقود تنفيذ.

والتنفيذ متى؟  
- عندما أوقع القرض أنا لا أحمله معي في الطائرة، هذا القرض يذهب إلى مجلس الوزراء لإقراره، ثم يذهب إلى مجلس النواب، وتصور معي كم يظل في المجلس، ثم يصدر به قرار جمهوري، وبعد ذلك لا بد أن تخضع للمناقصة، كما ستأخذ المناقصات، تأهيل الشركات المقاول، ولناخذ كمثل فقط مشروع

وتقريبا كان هذا هو الموضوع الرئيسي. وأمام هذا الوضع شكلت لجنة من ثلاث وزارات في السعودية واليمن، هي: وزارات الخارجية، الشؤون الاجتماعية، الداخلية؛ لبحث المشاكل التي يعاني منها المغتربون اليمنيون في المملكة، ومن ضمنها مشكلة الكفيل، ومشكلة البصمة، ومشكلة إلحاق أبنائهم في مدارس التعليم الحكومية هناك، وكذا دراسة آلية تدفق العمالة اليمنية الجديدة إلى السعودية، وغيرها من مشاكل عديدة تم طرحها.

إذا ماذا خرج به مؤتمر الرياض؟  
- أهم القضايا التي خرج بها مؤتمر الرياض هو التحضير الجاد لمؤتمر مجموعة أصدقاء اليمن. طبعاً هذا المقترح الخاص بإنشاء المجموعة طرح في مؤتمر لندن، وطرح بقوة من وزير الخارجية الإيطالي، وكانت تدعم هذا التوجه من سابق دولة الإمارات العربية المتحدة، وقالت: إنه لا بد من إنشاء المجموعة، والتي ستهم بدراسة وتحليل أوضاع اليمن باستمرار، ولابد أن يترافق معها إنشاء صندوق دولي لدعم مشاريع التنمية في اليمن بشكل كبير. ومؤتمر الرياض أكد على هذا، أنا برأيي أعتبر أن المؤتمر خطوة مهمة في التشخيص الحقيقي للمشاكل، سواء كانت اقتصادية أو تنموية، أو أمنية، وأيضا فيما يمثل احتياجات اليمن خلال الفترة القادمة.

وفيما يخص تعهدات المانحين في مؤتمر لندن عام 2006م، قيل: إن الحكومة اليمنية لم تتمكن من الاستفادة من تلك التعهدات؟  
- هناك لغظ كبير يدور حول تعهدات المانحين، وأقرأها بالصحف بشكل كبير، وهي تنتقد الحكومة بصورة لم تنتقد أي حكومة سابقة، مع أنها تواجه تحديات لم تواجهها أي حكومة من قبل، وبهذا الشأن نقول: إن التعهدات التي خرج بها مؤتمر لندن بلغت 5.7 مليار دولار، بعض هؤلاء مانحون تقليديون، مثل البنك الدولي والصناديق العالمية الأخرى، والبعض الآخر هي مجموعة مجلس التعاون الخليجي بنقوات تعهداتها؛ ولهذا فيما يخص المانحين التقليديين لك أن تتأكد أننا لم نجد أية مشكلة في الوفاء بتلك التعهدات، ولعلك تسمع كل يوم عن الاتفاقيات التي يصادق عليها مجلس النواب، سواء في مشروع تنمية

التي حضرت - وعدها تجاوزت اثنتين وعشرين دولة - كلمات ممتازة، وتفهمت التحليل الذي قدمه الوفد اليمني، وتحديدته لطبيعة التحديات التي نواجهها. وكانت الكلمات متعاطفة إلى حد كبير مع ما يعانيه اليمن، وتطالب المجتمع الدولي ومجتمع المانحين بالالتفات إلى المشاكل التي نعاني منها، وأهم ما في الأمر أن هذا الاجتماع أكد على حقيقة مهمة جدا، هي الحفاظ على اليمن موحد مستقر ومزدهر، وكل الوفود أكدت على ذلك بلا استثناء. وقد شدد المتحدثون على ضرورة أن يلتفت المجتمع الدولي للتشخيص الذي قدم لطبيعة المشكلات التي تواجهها اليمن؛ وبالتالي لابد من تأمين الموارد الكافية لإيجاد نهضة تنموية، ولابد أن يكون هناك اهتمام كبير بحل مشكلة البطالة؛ ولهذا جاء مؤتمر الرياض كحلقة أخرى وأكثر تفصيلا، وطرح فيه التحديات بصورة مفصلة. صحيح أن مؤتمر الرياض لم يكن التمثيل فيه على مستوى وزاري، بل على مستوى فني، ولكننا نعتبر أن المؤتمر وقف وقفة حقيقية تفصيلية أمام المشاكل والتحديات التي تواجهها اليمن.

ما هي القضايا التي طرحت في اجتماع الرياض تحديدا؟  
- طرحت بجدة قضية البطالة، وكما تعرف: فاليمينيون مغتربون باستمرار، وخصوصا في منطقة الخليج؛ ولهذا طرح أنه لا يمكن أن توجد حلا حقيقيا لمشكلة البطالة في أوساط الشباب في الوقت القصير والمتوسط إلا أن نفتح باب الهجرة مرة أخرى إلى دول الخليج. وحقيقة نحن في زيارتنا الأخيرة إلى الرياض ولقائنا بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز طرحنا هذا الأمر، وقلت: إنكم كنتم يا خادم الحرمين المباركين في قمة مجلس التعاون حين دعوتهم للالتفات إلى اليمن واستيعاب العمالة اليمنية، كما كانت عليه في فترة سابقة. وقلت له: نريد أن تكون المملكة النموذج في هذا الأمر، وينبغي أن تعود العمالة اليمنية إلى السعودية إلى عهدنا الذهبي.  
وكيف وجدتم الرد السعودي؟  
- حقيقة كانوا متجاوبين، وأنا طرحت الموضوع أيضا في اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي،

«لا يختلف اثنان على أن حكومة الدكتور علي محمد مجور قد واجهت متغيرات سياسية واقتصادية محلية وخارجية لم يسبق لأي حكومة يمنية أن واجهتها. ومع ذلك فإن هذه الحكومة تحظى بدعم ومساندة من المجتمع الدولي والمحيط الخليجي بصورة لم يسبق لها مثيل.

فيما يتعلق بمؤتمر الرياض الخاص بالمانحين لليمن، هل يمكن القول أنه بمثابة النهاية للالتزامات المترتبة على مؤتمر المانحين في لندن عام 2006م، وأن مؤتمر برلين سيكس لإعلان التزامات مالية جديدة لليمن؟  
- مؤتمر الرياض جاء كحلقة مستمرة لاجتماع لندن الذي انعقد في نهاية شهر يناير الماضي، والذي دعت له الحكومة البريطانية ورئيس وزرائها جوردن براون، والذي كرس لمناقشة التحديات التي تواجه اليمن. وهذه التحديات هي التي أفرزت ظواهر التطرف والإرهاب. صحيح أن تصوير موضوع الإرهاب كانت فيه مبالغة كبيرة، خصوصا من قبل الدوائر في الغرب والصحافة، مع أنه لم يكن بذلك الصورة. نعم التحديات التي توجد لدينا في اليمن هي تحديات حقيقية، وهي تحديات الفقر والبطالة، ماذا نتوقع من بيئة كهذه إلا أن تنمو فيها ظاهرة التطرف والإرهاب. وفي اجتماع لندن تم الوقوف أمام هذه المسألة، وتم الإقرار بأن هناك فعلا ظاهرة التطرف والإرهاب؛ نتيجة لتفتت البطالة والفقر، وأوضح الوفد الذي رأسته هذه التحديات بشكل شفاف لم يسبق له مثيل، وقلت: إن هذه هي التحديات التي نواجهها، وأن التحديات الرئيسية أمام اليمن هي ضعف في الموارد واحتياجات كبيرة جدا. نواجه تحدي ارتفاع معدلات الفقر بشكل كبير، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب في مختلف المناطق، إضافة إلى ضعف مشاريع البنى التحتية من كهرباء وطرق أي مشاريع التنمية البشرية، وبالتأكيد هذه ستكون لها نتائج سلبية باستمرار، وستكون لها انعكاسات خطيرة..

لكن ذلك لا ينفى حقيقة وجود القاعدة في اليمن؟  
- كما قلت، ليست بالصورة التي تم تقديمها للعالم، ونحن ندرك هذا الأمر، واجتماع لندن كانت مدته ساعتين، لكنه للحقيقة كان ناجحا بكل المقاييس، وكانت كلمات المنظمات الدولية والوفود